

الدعوة إلى العمل التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ

27 أيلول/سبتمبر 2018

في ضوء الطبيعة طويلة الأمد للعديد من الأزمات الإنسانية مستمرة الحدوث، ثمة حاجة ملحة إلى تُهَج أكثر اتساقًا وشمولًا لتوسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة في النزاعات المُسلَّحة، والبيئات الهشة وفي حالات الطوارئ الأخرى. ولتحقيق هذا، نحن بحاجة إلى الجمع بين كلٍّ من الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية للمساعدة على النهوض بالنُظُم الصحية، وبناء القدرة على المجابهة واسعة النطاق، والحفاظ على القدرات الأساسية في مجال الصحة العامة، بالإضافة إلى ضمان تكافؤ فرص الحصول على الرعاية الصحية للجميع. كما يجب علينا أيضًا وقف الهجمات على منشآت الرعاية الصحية، والعاملين في المجال الطبي، والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والتي من شأنها التأثير سلبيًا في قدرة النظام الصحي على تقديم الرعاية، وفي الوقت ذاته الدعم والتوفير للتدخلات الأساسية لإنقاذ الأرواح.

تُشكِّل هذه الدعوة إلى العمل التزامًا بتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تحسين تغطية الخدمات الصحية الأساسية الجيدة دون التعرُّض لخطر مواجهة صعوبات مالية والإسراع بإحراز التقدم نحو توفير التغطية الصحية الشاملة للأشخاص المتضررين من النزاعات المُسلَّحة، والبيئات الهشة، والحالات التي بحاجة إلى الرعاية الصحية وغيرها من حالات الطوارئ.

إدّ نشير إلى التزامنا الجماعي بتحسين مستوى الصحة وتحقيق الرفاهة للجميع من خلال جدول أعمال 2030، فإننا نقر بأنه من حق كل إنسان التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه. إننا ندرك أن ضمان التمتع بمستوى جيد من الصحة والرفاهة (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)، وتعزيز السلم، والعدالة، والمؤسسات القوية الشاملة للجميع (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة) يمثل حقوقيًا غير قابل للتجزئة. تعد قدرة المؤسسات والخدمات العامة التي تستهدف المجتمعات المحلية أمرًا أساسيًا لسد الثغرات في البنية التحتية والمهارات في مرحلة ما بعد الصراعات، ومناهضة ازدياد التعرض للكوارث، ولإستعادة الثقة الاجتماعية. إننا نلتزم بمبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، الذي يتطلب بذل جهود من نوع خاص من أجل تصميم خدمات الرعاية الصحية الجيدة والمنصفة التي تستنير بأصوات أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً واحتياجاتها وتوفير تلك الخدمات. يجب أن ينصب تركيزنا على تحديد الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها؛ لتشمل أكثر الفئات ضعفاً وأولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى العيش في البيئات الهشة، أو المناطق التي يصعب الوصول إليها، أو المناطق غير الآمنة، استنادًا إلى المبدأ الإنساني المتمثل في النزاهة. وعلو على ذلك، نحن بحاجة إلى تذكُّر الأشخاص من ذوي الاحتياجات المتعددة والمعقدة مثل: كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقات، والأشخاص المصابين بأمراضٍ عقلية، الذين تقل فرص حصولهم على الرعاية.

إن توفير الحماية والاحترام للجرحي، والمرضى، والعاملين في المجال الطبي، والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المشاركين حصريًا في المهام الطبية ووسائل النقل والمعدات الخاصة بهم، بالإضافة إلى المستشفيات، والمرافق الطبية الأخرى، يكمن في صميم القانون الدولي الإنساني، وهو الأمر الذي أُشير إليه مجددًا في قرار مجلس الأمن 2286 (2016). إننا ندعو جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى إلى احترام هذه القواعد، ودعم البرامج الرامية إلى منع الهجمات على الرعاية الصحية والتخفيف من حدتها، ومساندة منظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى في جهودها لجمع البيانات بخصوص هذه الهجمات. لا ريب في أن العنف ضد النظام الصحي يقلل سبل الحصول على الخدمات الطبية لمن هم في أمس الحاجة إليها، ويقوّض قدرة النظام على تحديد حالات تفشي الأوبئة والتصدي لها في مرحلة مبكرة، كما يترتب عليه عواقب صحية خطيرة وطويلة الأجل.

يجب أن نعمل على بذل الجهود لضمان الحصول على الخدمات الصحية الجيدة بلا عوائق وبشكل مستدام في النزاعات المسلحة، والبيئات الهشة، وحالات الطوارئ في مجال الصحة وغيرها من حالات الطوارئ بغية إنجاز تنفيذ التزامنا بالتغطية الصحية الشاملة على النحو المضمّن في أهداف التنمية المستدامة. يتماشى هذا الهدف مع برنامج العمل للعام الثالث عشر التابع لمنظمة الصحة العالمية وأهدافه الرامية إلى بلوغ "المليارات الثلاثة"1، الأمر الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية.

إننا نوكد من جديد التزامنا بالارتقاء بالصحة وتحقيق الرفاهة للجميع من خلال جدول أعمال 2030، ولا سيّما النساء، والأطفال، والمراهقون. وإذ ندرك الدور المنقذ للأرواح الذي يمكن للمساعدة الدولية في مجال الرعاية الصحية الاضطلاع به في حالات الطوارئ، فإننا نوكد الدور الحاسم الذي تلعبه النُظُم الصحية الوطنية القوية والمستدامة.

¹ استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة، وتوفير حماية أفضل لمليار شخص آخر من حالات الطوارئ الصحية، وتمنُّع مليار شخص آخر بمستوى أفضل من الصحة والرفاهة.

إننا نلتزم بالعمل بصورة جماعية مع جميع الشركاء متعددي القطاعات ذوي الصلة من أجل

- دعم النُظُم الصحية الوطنية، وحمايتها، والاستفادة منها، وتعزيزها، والتي تعد أساسًا لضمان التغطية الصحية الشاملة والتعامل مع حالات الطوارئ في مجال الصحة.
- ضمان وجود تنسيق فعّال في مجال القطاع الصحي يعمل على الجمع بين الحكومات والشركاء في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية؛ لإجراء تحليلات مشتركة للنظام الصحي والتخطيط المشترك لتقديم خدمات صحية أساسية جيدة وتمويل الجميع بها ولا سيّما النزاعات طويلة الأمد والبيئات الهشة؛
- دعم إدماج العمل بشأن حماية الرعاية الصحية في أنشطة الوقاية، والتأهب، والاستجابة، وتعزيز النُظُم الصحية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الأولية وفي مجال بناء القدرات على مستوى جميع القطاعات ذات الصلة؛
- دعم تعزيز نُظُم مراقبة الأمراض وآليات الإنذار المبكر في حالات الضعف الشديد، المرتبطة بتقليص سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وأيضًا الفجوات الكامنة في التاريخ الطبي وهوية الأشخاص النازحين؛
- تعزيز استمرارية تقديم الرعاية وتوفير الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات الوقاية الأولية والثانوية، والأدوية، والتكنولوجيات ذات الصلة، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال، بالإضافة إلى معايير المشروع العالمي "اسفير" والمعايير الإنسانية الأساسية؛
- النهوض بالاستراتيجيات والبرامج الإنسانية والإنمائية التي تدعم الخدمات الصحية أو توفرها وتعمل من أجل تحقيق نتائج جماعية مرجوة، بما يتماشى مع جدول الأعمال لأسلوب العمل الجديد في مجال المساعدة الإنسانية، مع ضمان إدماج احتياجات الفتيات والنساء ومشاركتهن في تصميم التدخلات وتنفيذها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ؛
- تعزيز الدعم السياسي لحماية الرعاية الصحية خلال النزاعات المسلحة ورفع درجة السلامة والأمن للعاملين في مجال الصحة، والعاملين في مجال الإغاثة ومرافق الإغاثة من خلال احترام القانون الدولي الإنساني وضمان الامتثال لأحكامه والتنفيذ الصارم للالتزاماتنا بموجب القرار 2286 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
- زيادة مستوى الوعي العام بالتكلفة البشرية والاقتصادية المتكبدة جرّاء الهجمات على الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، والعمل بشكل فعال على تعزيز توصيات الأمين العام بشأن حماية الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة؛
- دعم الجهود الرامية إلى جمع بيانات موثوق بها عن الجرحى، والمرضى، والعاملين في المجال الطبي، والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المشاركين حصرًا في المهام الطبية، ووسائل النقل، والمعدات الخاصة بهم، بالإضافة إلى المستشفيات، والمرافق الطبية الأخرى بشأن الهجمات والاستخدام العسكري غير المشروع للمرافق الطبية ووسائل نقلهم، بما في ذلك توسيع نطاق تطبيق نظام المراقبة الخاص بمنظمة الصحة العالمية من أجل التصدي للهجمات على الرعاية الصحية والمواءمة مع الآليات القائمة الأخرى في مجالي الرصد والإبلاغ المتعلقة بالرعاية الصحية في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة في أسرة الأمم المتحدة؛
- دعم الجهود المبذولة لإجراء الأبحاث بشأن الأثر قصير الأجل والأثر طويل الأجل للهجمات على الرعاية الصحية فيما يخص صحة السكان، مما يؤدي إلى تحديد أفضل الممارسات، والنهوض بها، وتطبيقها لحماية الرعاية الصحية من خلال إدماجها مع البرامج الحالية مثل المستشفيات الآمنة والتدريبات على إدارة حالات الطوارئ؛
- الاعتراف ببرامج التحصين الروتينية وتعزيزها باعتبارها أحد التدابير الصحية الوقائية منخفضة التكلفة وعالية الأثر من أجل تمهيد الطريق لنُظُم رعاية صحية أقوى وأكثر قدرة على الصمود للوصول إلى فئات السكان المحرومين الذين يعانون نقصًا في الخدمات، والمستضعفين، بما في ذلك المجتمعات المضيفة التي تحتاج إلى خدمات صحية منقذة للأرواح، وللتخفيف من حدة مخاطر تفشي الأمراض؛
- الاعتراف بأهمية البحث والتطوير من أجل إتاحة أدوية، ولقاحات، ومعدات تشخيصية وطبية جديدة ذات جودة محسّنة، بالإضافة إلى تطويرها في الوقت المناسب لاحتواء حالات الطوارئ. وهذا يتطلب حشد الجهود وسبل التيسير في المجال البحثي على الصعيدين الوطني والدولي، والقواعد والالتزامات فيما يخص تبادل البيانات والعينات، بما يتوافق مع التشريعات الوطنية، ومنافع الصحة العامة على نحو يتسم بالشمول، واختيار الوقت المناسب والشفافية؛
- الاعتراف بدور القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى الإنسانية والإنمائية وإسهامتهما في تقديم الخدمات الصحية في النزاعات المسلحة، والبيئات الهشة، وفي حالات الطوارئ الأخرى، والاستفادة من تكاملهما مع البرمجة الأكثر تقليدية، ودعمهما لنُظُم الصحة العامة، ودعم تحسينها من أجل تحقيق الحد الأقصى من استدامة الرعاية الصحية ومرونتها طوال مرحلة الأزمة في ظل حالات الطوارئ طويلة الأمد